

السنة الثالثة : ليسانس تجارة دولية

مقياس : المالية الدولية

المحور الأول : ماهية المالية الدولية

تمهيد :

يتميز الإقتصاد العالمي في عصرنا بتزايد وزن وأهمية المعاملات الخارجية للإقتصادات المكونة له، فالتجارة الخارجية بين الدول نمت بوتائر تزيد عن ضعف وتائر النمو الإقتصادي العالمي مما زاد من حصة المعاملات الدولية في الناتج المحلي لمعظم الدول. وصاحب النمو في التجارة الخارجية والذي نتج عنه تحرير التبادل التجاري الدولي وإزالة العوائق امام تدفق السلع ورؤوس الأموال نمو موازي في العمليات المالية الدولية، إذ انه لا بد للدول والشركات من تسوية مدفوعاتها التجارية وتمويل استثماراتها المحلية والخارجية المتزايدة.

1. مدخل إلى المالية الدولية (خلفية نظرية) :

تهتم المالية الدولية بكل ما ينبثق عن التبادل الدولي من تسوية مدفوعات ائتمان الصادرات والمستوردات.

أولاً: تعريف المالية الدولية:

1. تهتم المالية الدولية في العلاقات المالية بين الدول ومن أهمها توفير إنتقال الأموال نتيجة لتبادل السلع والخدمات بين الدول وما يلحقها من تبادل مالي للنقود؛

2. هي فرع من العلوم المالية والنقدية التي تدرس العلاقات المالية والنقدية التي تتم بين دول مختلفة تخضع لسلطات حكومية واثر ذلك على الاقتصاد الكلي للدول، كما تهتم بالاسواق والمؤسسات الأدوات والأساليب وقضايا السياسة العامة التي تنشأ من الاسواق والأساليب المالية.

ثانياً : مفهوم التمويل الدولي :

عكف الإقتصاديين في تفسير مشكلة حاجة البلدان النامية الى التمويل الخارجي بسبب النقص الشديد في المدخرات وخاصة بالمناطق الفقيرة، حيث تبرز ظاهرة تنافس الإستهلاك الجاري من الندرة والنتيجة هي توجه قدر ضئيل من الإستثمارات للإسراع من عملية التنمية الإقتصادية.

1. يقصد بالتمويل الدولي العلاقات الإقتصادية الدولية المرتبطة بتوفير وانتقال رؤوس الأموال دولياً، أي خارج الحدود السياسية لكل بلد ويتخذ الجانب النقدي او الجانب المالي الذي عادة ما يرافق انسياب السلع والخدمات بين الدول والتدفقات الدولية

لرؤوس الأموال بأشكالها المختلفة من قروض واستثمارات، كما يمكن ان يأخذ شكل التزامات مالية على البلدان المترتبة على الأوضاع السياسية السائدة في العالم كما الحال بالتعويضات عند حدوث الحروب...

2. تعني عمومية التحليل في مسألة إنتقال رؤوس الأموال من حيث وفرتها من اصحاب الفائض المالي إلى اماكن ندرتها أصحاب العجز المالي، ويتم الإنتقال عبر مجموعة من الوسطاء الماليين في شكل: بنوك، شركات تأمين، صناديق ادخار أسواق المال
***أما مصطلح (دوليا) :** تشير إلى الصفة التي تحكم عملية التمويل من حيث كونه دوليا، ويكون تحرك رؤوس المال خارج الحدود السياسية لدول العالم،

• **تقسيم التحركات المالية الدولية:** تنقسم بصفة عامة إلى تحركات رسمية، و تحركات خاصة؛

***التحركات الرسمية لرؤوس اموال:** تلك القروض التي تعقد بين حكومات الدولة المقرضة وحكومات الدول المقترضة أو إحدى هيئاتها العامة او الخاصة، تاخذ الأشكال التالية:

- قروض حكومية ثنائية؛ تتمثل في القروض التي تمنح من حكومة دولة لحكومة دولة اخرى.
- قروض دولية متعددة الأطراف؛ تتمثل في تمويلات من صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء للحكومة دولة.
- قروض إقليمية متعددة الأطراف؛ تتمثل في القروض الممنوحة من مؤسسات التمويل الاقليمية من بنك الإستثمار الأوروبي، بنك التنمية الإفريقية، صندوق النقد العربي....

***التحركات الخاصة لرؤوس الأموال:** تتمثل في كل القروض الممنوحة من جهات خاصة أو أفراد ومؤسسات إلى حكومات الدول الأجنبية أو المؤسسات العامة أو الخاصة بها، وله عدة اشكال:

- تسهيلات الموردين؛
- تسهيلات أو قروض مصرفية؛
- سندات في الأسواق الدولية؛
- الإستثمار المباشر والمحفظة الإستثمارية.

ثالثا: أهمية التمويل الدولي

إن ازدياد الترابط المالي بين الإقتصاديات العالمية كان له اثر واضح على تطور التمويل الدولي باعتباره العصب الرئيسي لنمو الإقتصاد العالمي وازدهاره.

1. **أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المقترضة (المتلقية):** تتمثل في سد الفجوة والنقص في المدخرات المحلية للبلد المقترض وهي تساوي حجم رأس المال الأجنبي اللازم توفيره تحقيقا لمعدل النمو المطلوب، بمعنى أن راس المال الأجنبي سيستخدم بجانب الإدخارات المحلية لتغطية مستوى الإستثمار المطلوب. و تهدف الدول المتلقية لرأس المال :

- تدعيم برامج وخطط التنمية المستدامة؛
- رفع مستوى معيشة السكان وتحقيق الأمن الإقتصادي؛
- تدعيم برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية لأن الإستثمارات المباشرة توفر التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الإدارية ذات الكفاءة العالية؛
- زيادة التنوع في السلع بالسوق المحلي لوجود الإستثمارات الأجنبية؛
- توفير فرص توظيف وخلق دخول جديدة وتحسين جودة الإنتاج؛
- مواجهة العجز في موازين المدفوعات وسدّ الفجوة بين الإستثمارات المطلوبة والمدخرات المحققة.

2. أهمية التمويل الدولي بالنسبة للجهات المقرضة (المانحة):

- تحسين صورة الدولة المانحة أمام المجتمع الدولي وإظهارها كدولة تحارب الفقر بالعالم؛
- حماية مصالح بعض القطاعات الأنتاجية بالداخل كالقطاع الزراعي الذي ينتج كميات كبيرة ويؤدي عدم تصديرها إلى انخفاض اسعارها وإصابة المنتجين بأضرار جسيمة ولهذا يمكن التخلص من هذه الفوائض السلعية عن طريق القروض والمساعدات؛
- تحمل الدولة المانحة للقروض المشاريع الممولة بالقرض تكاليف النقل والتأمين لدى شركات تابعة للدولة المانحة إضافة الى تكاليف الخبراء والمشرفين.

رابعاً: أهداف و أهمية النظام النقدي والمالي الدولي

1. إن وجود نظام نقدي دولي يعمل على:
 - توفير السيولة الدولية بما يمكن من تسهيل المبادلات الدولية، بالإعتماد على قاعدة نقدية مقبولة لتسوية الحقوق والإلتزامات الدولية و توزيعها بشكل عادل وأن تنمو بمعدلات تتناسب ونمو التجارة الدولية؛
 - إستقرار أسعار الصرف العملات لتفادي الإضطرابات في المعاملات النقدية الدولية، خاصة الإختلالات التي قد تمسّ موازين مدفوعات بعض الدول؛
 - إمكانية تحويل العملات فيما بينها قصد نمو العلاقات الإقتصادية الدولية؛
 - إدارة الأزمات المالية العالمية.
2. تطور التمويل الدولي : شهد التمويل الدولي من خلال التدفقات الرأسمالية الدولية نموا متزايداً، ويرجع اساساً:
 - إنتشار موجة التحرر المالي والحد من الضوابط على حركة رؤوس الأموال؛
 - تطور العولمة المالية وازدياد الترابط الإقتصادي والمالي بين الإقتصادات العالمية؛
 - الإزدهار العلمي الإقتصادي الذي زاد من الحاجيات التمويلية؛

- تطور آليات عمل البنوك والأسواق المالية بفعل التطور التكنولوجي.

خامسا : عناصر النظام النقدي والمالي الدولي :

يتأسس النظام النقدي والمالي العالمي من العناصر:

- الإدارة النقدية والمالية الدولية: على غرار النظام النقدي والمالي المحلي الذي يعمل على ضرورة قيام سلطة نقدية ومالية محلية على توفير عرض النقود وسيولة مناسبة لدفع حركية الإقتصاد ما يستوجب وجود هيئة دولية تنظم وتوجه النظام المالي والنقدي نحو تحقيق الإستقرار النقدي والمالي على المستوى الدولي؛
- السياسات والإتفاقيات النقدية والمالية الدولية: من وجود إجراءات تنظيمية لتسهيل وتعزيز عمليات التمويل الدولي كالقروض التي يقدمها البنك الدولي والتسهيلات الإئتمانية التي يتيحها صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء.